

الديون الأمريكية

ثقب أسود يبتلع الإمبراطورية

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير 

تاريخ الإصدار: 09 حزيران / يونيو 2023 

الكاتب: وائل شري 

الديون الأمريكية ثقب أسود يبتلع الإمبراطورية

وائل شري



2023-6-9

فهرس

- 4..... مقدمة
- 4..... مكونات الديون الاميركية
- 8..... سقف الدين: الفوضى الاقتصادية سلاح سياسي مكلف
- 9..... ماذا لو حصلت الأزمة؟: اقتصادات باللون الأحمر
- 10..... النمذجة الاقتصادية: توقعات لسيناريوهات أفضلها سيء
- 12..... اقتصاد قائم على الاستدانة: تآكل داخلي بعيد المدى
- 13..... خاتمة

مقدمة

في الخامس من حزيران 2023 كادت الولايات المتحدة الاميركية تنزلق الى منطقة الخطر وتسحب معها الاقتصاد العالمي بأسره نتيجة تداعيات أزمة الديون. دائماً ما تلعب الإدارة الاميركية على حافة الهاوية في التعامل مع قراراتها الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية. فكما تضغط على الدول بالتهديدات والقمع والعقوبات على المستوى الدولي، بدا واضحاً انتهاج الأحزاب الاميركية الأساسية من جمهوريين وديمقراطيين السياسة نفسها في التعامل مع القرارات الداخلية الاميركية حيث يعتمد كل حزب الى استخدام كل أوراقه في الأوقات الحرجة لتحصيل امتيازات وتحسين شروط تفاوض مع الطرف الاخر. هذه المرة، كان الاقتصاد الأمريكي نفسه على طاولة المفاوضات بين الاميركيين أنفسهم فكادت الولايات المتحدة الاميركية للمرة الأولى في تاريخها تعلن عن تخلفها عن الدفع. كان معلوماً رغم كل الضجيج الإعلامي العالمي أن الإدارة الاميركية لن تصل الى المحذور، بل كانت مسألة وقت ليس إلا قبل ان تصل الأطراف المتصارعة الى اتفاق تسوية يضمن مصالحها. لكن السؤال الأهم الذي لا بد أن يطرح، ما سرّ حجم المديونية الضخمة للولايات المتحدة الاميركية، وماذا لو امتنعت الإدارة الاميركية عن الدفع؟

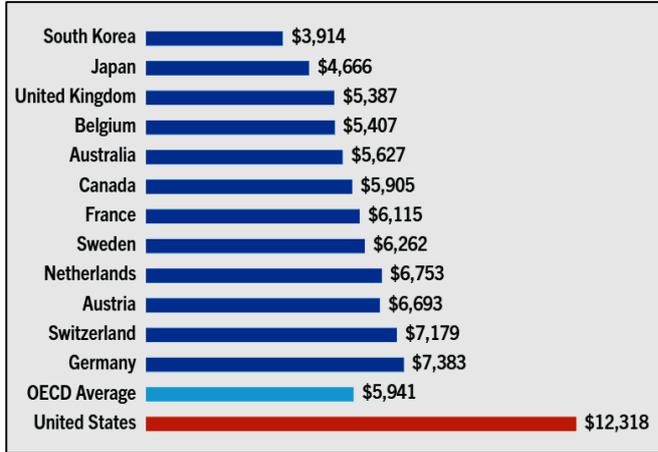
في هذا التقرير، نبحث أسباب تضخم مديونية الولايات المتحدة، واقسام هذا الدين، ثم نقرأ تداعيات الأزمة واحتمال الامتناع عن السداد لو حصل وانعكاساته على الاقتصاد العالمي.

مكوّنات الديون الاميركية

يمثّل سقف الدين قانوناً يحدّ من المبلغ الإجمالي للأموال التي يمكن للحكومة اقتراضها لدفع فواتيرها. وهذا يشمل دفع تكاليف الموظفين الفيدراليين والجيش والضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، بالإضافة إلى الفائدة على الديون الوطنية واسترداد الضرائب. في كل عام تحصل الحكومة الاميركية الضرائب بما يشكل إيراداتها، ولكنها تنفق أكثر مما تجني وبالتالي تقوم بتغطية العجز من خلال اصدار سندات خزينة بفوائد معينة. بمجرد أن تصل حكومة الولايات المتحدة إلى حد ديونها، لا تستطيع الخزنة إصدار المزيد من الأوراق المالية، مما يؤدي بشكل أساسي إلى وقف تدفق الأموال الرئيسية إلى الحكومة الفيدرالية.

بعد نهاية الحرب الباردة، ساهم ازدهار الاقتصاد بزيادة الإيرادات الضريبية، ولكن مع بداية الالفية الجديدة، ومع انفجار فقاعة "الدوت كوم" إضافة لبدء العمليات العسكرية الاميركية في كل من العراق وأفغانستان، خفضت الإدارة الاميركية الضرائب، وزاد الانفاق بأكثر من 6 تريليون دولار. ثم مع الأزمة المالية العالمية عام 2008، زاد الانفاق الحكومي لاحتواء الأزمة ودعم الاقتصاد. مع وصول ترامب الى الحكم، ارتفع الدين أكثر من 7 تريليون دولار نتيجة تخفيض ضريبي كبير. استكمل الدين الأمريكي ارتفاعه مع جائحة كوفيد-19 وحزم الدعم الاقتصادي التي فاقت 5 تريليون دولار.

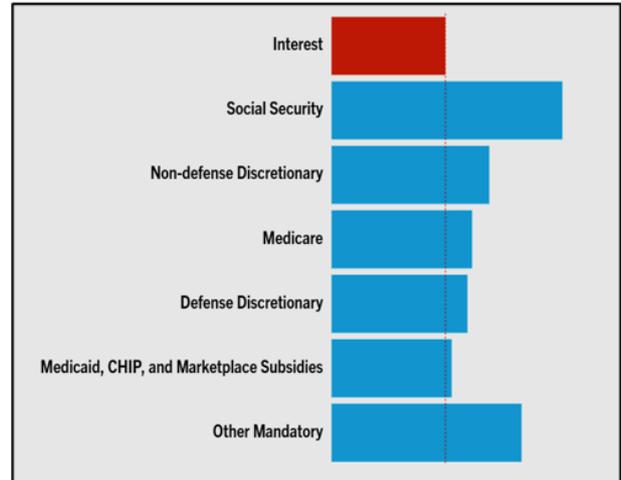
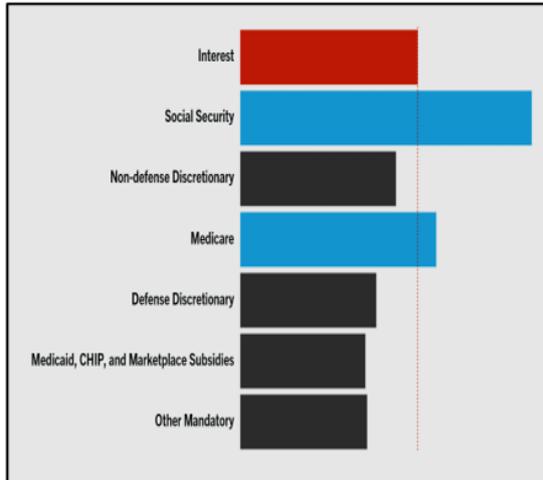
يفوق حجم الدين الأمريكي الـ 31 تريليون دولار، ويبلغ نصيب المواطن الأمريكي من الدين 95 ألف دولار. هذا الدين في ارتفاع مستمر، مدعوماً بارتفاع الانفاق الحكومي وخدمة الدين. عادةً، كان الدين يرتبط بالأزمات الصحية والعسكرية والاقتصادية، أما اليوم، فبالإضافة إلى ما تقدم، ترتفع النفقات الأميركية نتيجة الانفاق على الرعاية الطبية



بشكل كبير بعد ارتفاع عدد المتقاعدين وانخفاض في حجم الوفيات وارتفاع العمر المتوقع للفرد.

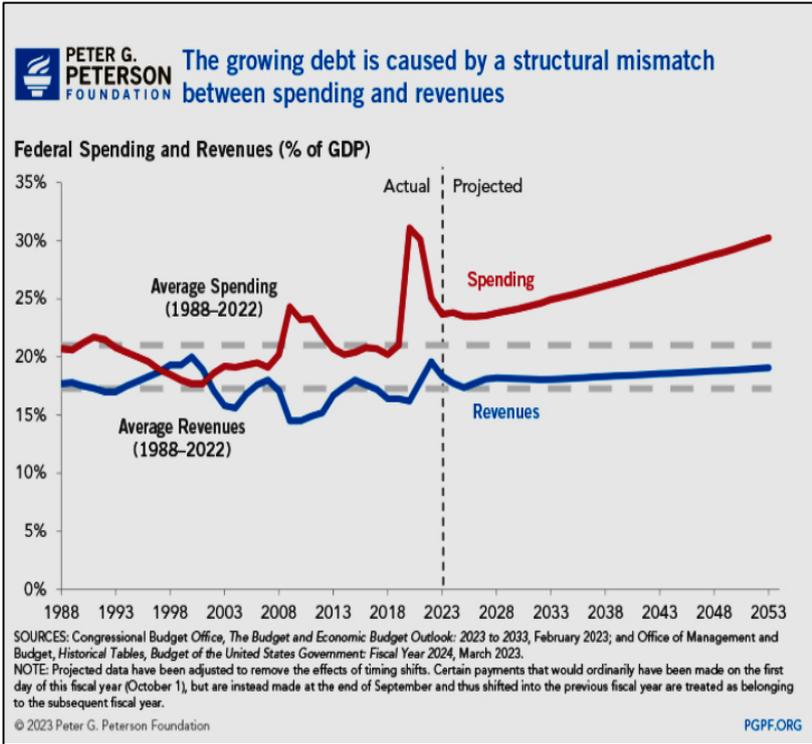
تعتبر تكاليف الرعاية الصحية من الأعلى في العالم رغم عدم جودتها مقارنة بتلك المقدمة في أوروبا.

رسم بياني 1 تكلفة الرعاية الصحية الأميركية

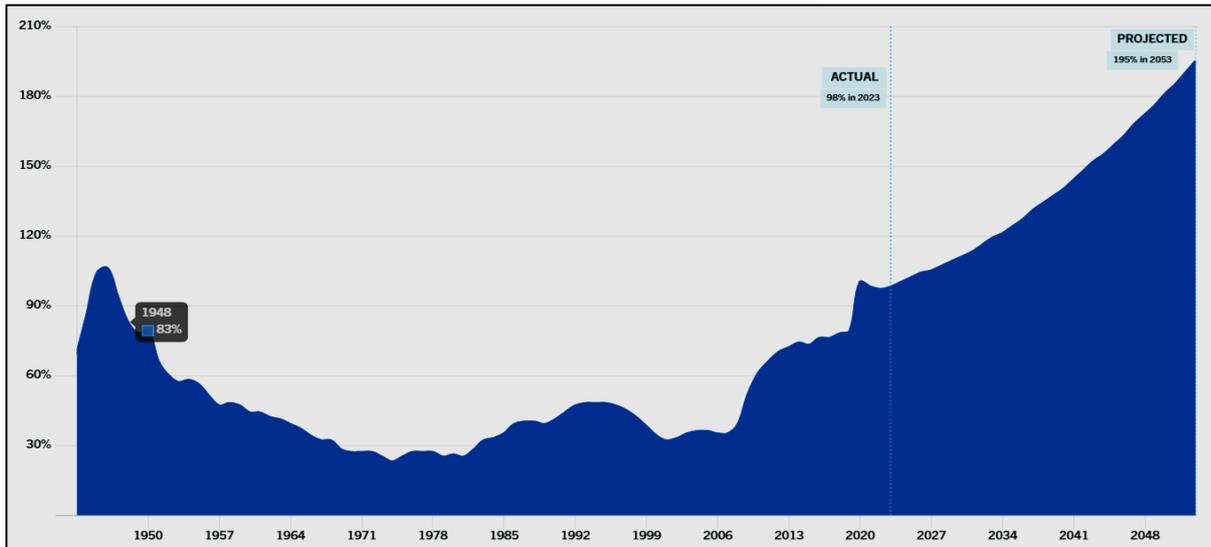


رسم بياني 2 فئات نفقات الموازنة عام 2023 (يمين) و2033 (شمال)

تعتبر فئة الضمان الاجتماعي النفقات الأعلى في الموازنة الأميركية، ويمكننا ان نرى كيف تشكل مدفوعات الفائدة نسبة مهمة من النفقات. في الصورة الثانية يمكننا ان نرى ارتفاع تكلفة الفائدة بشكل كبير عام 2033 والتي ستصبح اعلى من العديد من الفئات الأخرى في الموازنة.

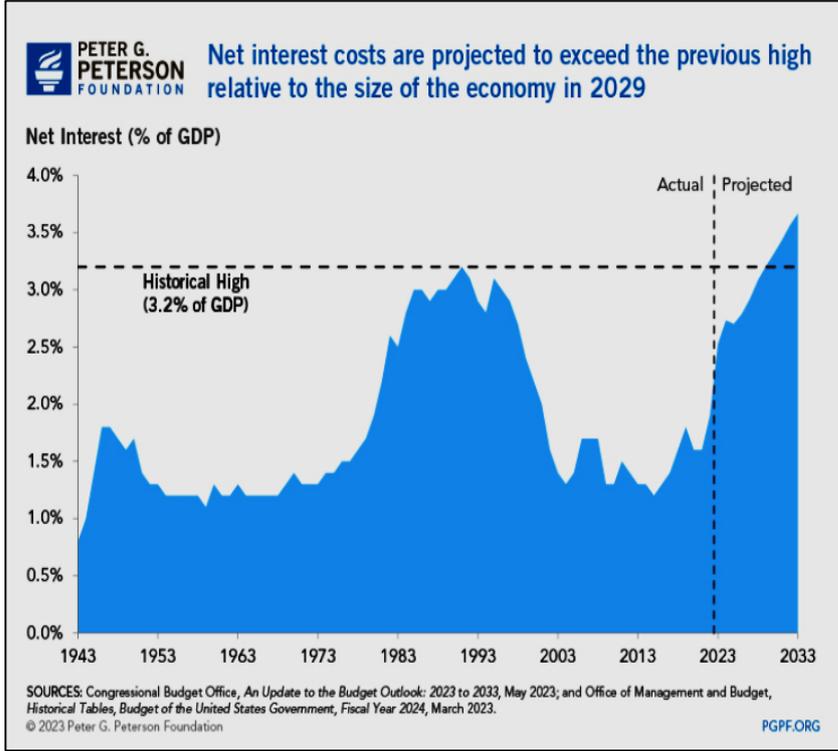


من المتوقع أيضاً أن تبقى النفقات في حالة من الارتفاع السريع مع ثبات نسبي لحجم الإيرادات المتوقع تحصيلها مستقبلاً، إذا ما بقيت سياسة الانفاق الحكومي كما هي الآن. لذا، سترتفع حجم المديونية الأميركية في المستقبل مع ارتفاع معدلات الفائدة وتراكم خدمة الدين العام.



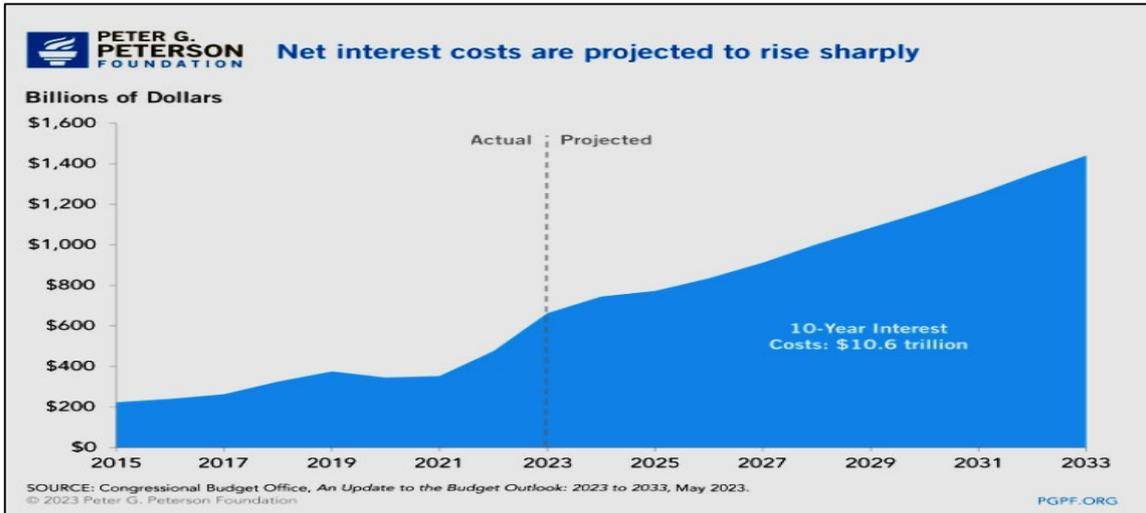
رسم بياني 3 الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)

ترتفع نسبة الدين العام مع مرور الوقت نتيجة ارتفاع النفقات وانخفاض التكاليف، ومن المتوقع ان ترتفع سريعاً في العقد المقبل وصولاً الى 195% من الناتج المحلي.



ارتفعت تكلفة الفائدة في أواخر التسعينات مع تزايد الدين الوطني وارتفاع معدلات الفائدة، حيث وصلت إلى مستوى تاريخي يقدر بـ 3.2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1991. بين عامي 2007 و2020، ظل الإنفاق على الفوائد ثابتاً عند حوالي 1.5 في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي (على الرغم من أن الاقتراض المرتبط بالأزمة المالية والوباء كان مرتفعاً للغاية)، ويرجع ذلك في الغالب إلى انخفاض أسعار الفائدة. ولكن بسبب الارتفاع الأخير في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، فضلاً عن تصاعد الدين العام، تمت مدفوعات الفائدة بسرعة خلال العامين الماضيين، ومن المتوقع أن تستمر في النمو. من المتوقع أن تبلغ كلفة الفائدة في العقد المقبل ما يزيد عن 10 تريليونات دولار مع ارتفاع سريع لخدمة الدين.



سقف الدين: الفوضى الاقتصادية سلاح سياسي مكلف

في كثير من الأحيان، يصوت الكونجرس الأمريكي على رفع أو تعليق السقف حتى يتمكن من اقتراض المزيد. يبلغ الحد الأقصى حالياً حوالي 31.4 تريليون دولار. تم تجاوز هذا الحد في كانون الثاني (يناير)، لكن وزارة الخزانة استخدمت "إجراءات استثنائية" لتزويد الحكومة بمزيد من الأموال طيلة هذه الفترة.

منذ العام 1960 تم تمديد أو تعليق سقف الديون 78 مرة، 49 منها عبر الجمهوريين، و29 مرة عبر الديمقراطيين. كانت عملية رفع سقف الديون تتم بشكل مباشر وسهل وروتيني الا انه في السنوات الأخيرة بدأت تؤدي إلى مواجهات بين الأحزاب. ففي العام 2011، حدثت مواجهة حول مسألة رفع سقف الدين أيضاً، ونتج عنها انعكاسات اقتصادية سلبية. مع اختلاف الأسباب، يدفع الشعب الأمريكي ثمن الحرب السياسيّة بين الأطراف المتصارعة وتدفع الاسر الاميركيّة تكلفة الوصول الى نقطة التخلف عن الدين. دائماً ما يستخدم الفرقاء الاميركيون كل ما لديهم من أوراق للضغط على بعضهم البعض من اجل تمرير صفقات اقتصادية او سياسية، او من اجل التأثير على الانتخابات الرئاسية وغيرها. دائماً بإمكان الأحزاب الاميركيّة التوصل الى اتفاق سريع فيما بينها لرفع سقف الدين قبل الوصول الى المنطقة الحمراء وتهديد الاقتصاد بأسره. يدرك الطرفين ان الاتفاق سيحصل، وهو مرتبط بتحسين شروط الطرف المعارض لتمرير الصفقة. لذا، تكون هذه الازمات دائماً أزمات مصطنعة سياسياً، ويكون الاقتصاد فيها رهينة للتفاوض. فكما اصطنعت الأحزاب ازمة 2011، فهي نفسها تعيد التاريخ وتصطنع ازمة جديدة عام 2023. التخلف عن السداد، أداة فوضى اقتصادية يستخدمها السياسيون في صراعهم، يهددون في احداث فوضى شاملة تطل كل الاقتصاد وكل شرائح المجتمع الأمريكي إلا انه ليس خياراً يمكن لأي طرف استخدامه في الواقع لما له من نتائج سلبية يتضرر منها جميع الأطراف.

استفاد الجمهوريون والديمقراطيون من الاختلالات الاقتصادية الاميركيّة على الصعيد الكلي، ومن الأزمات المصرفية والنقدية والمالية مجتمعة، ومن تضخم مالي قياسي مقارنة بالعقود السابقة وانتهاء عصر الفائدة الصفرية التي كانت سائدة للضغط أكثر. تفاوض الجمهوريين والديمقراطيين في اسوء حالات الاقتصاد لتحصيل مكاسبهم مهددين الولايات المتحدة بأزمات في حال التخلف عن الدين.

دون الخوض في تفاصيل الاتفاق، في المفاوضات، كل طرف أراد تحقيق ما يستطيع من شروطه. وتبعاً لـ BBC، على صعيد الانفاق، استطاع الطرفين تحقيق فوز، فتم تثبيت الانفاق غير الدفاعي حتى العام 2025 دون المس بموازنات بنود الانفاق مع زيادة الانفاق الدفاعي بمعدل 3%. حقق الحزبين جزءاً مما يريدونه. وبالنسبة لبند أموال كوفيد-19 حقق فوزاً للجمهوريين الذين جادلوا بإعادة الأموال غير المنفقة. اما في بند الرعاية، فقد استطاع الجمهوريين تحقيق فوز في تغيير وتشديد متطلبات العمل، مع قدرة الديمقراطيين على تأمين استثناءات من الرعايا لفئات معينة

من المجتمع. وفيما يعود لبند تمويل قواعد مراقبة الضرائب على الأغنياء، طالب الجمهوريين بإلغاء التمويل السابق للمشروع المقدر بـ 80 مليار دولار، الا انهم استطاعوا بالمفاوضات تخفيض 20 مليار دولار فقط مع ضمان تحويل هذه الأموال الى بنود الانفاق غير الدفاعي. وفي بند الطاقة، ستعمل القواعد الجديدة على تسهيل حصول مشاريع الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة على التراخيص. يعتبر ذلك فوزاً للطرفين فالجمهوريين أرادوا دعم المشاريع الجديدة في الغاز والوقود الاحفوري، والديمقراطيين يدعمون مشاريع الطاقة النظيفة. واخيراً تم إقرار بنود قروض الطلاب وزيادة الضرائب في الموازنة.

ماذا لو حصلت الأزمة؟: اقتصادات باللون الأحمر

حتى اليوم لم تصل الولايات المتحدة الى التخلف عن السداد والتوقف عن دفع الديون أبداً الا مرة واحدة نتيجة خلل تقني عام 1979. لم يتم اعتبار تخلف عام 1979 تخلفاً عن سداد الديون مقصوداً لذا لم تكن نتائجها السلبية مهمة. تكثر الأبحاث والدراسات حول ما يمكن ان تصل اليه الأوضاع الاقتصادية المحلية الاميركية والعالمية، والى أي مدى يمكن أن تسوء وما هو شعاع نتائجها. لا شيء مؤكد، فعند اهتزاز أكبر اقتصاديات العالم، لا يمكن التنبؤ بدرجة الهزات ممكنة الحدوث. الأسواق المالية ستكون اول متضرر، وصولاً الى سوق الائتمان، مروراً ببيئة الاستثمار والمصانع والأسر. ولن يقف الحد عند الحدود الاميركية، بل في اقتصاد معوم، وفي اقتصاد قائم على الدولار الأميركي، ستمتد الاهتزازات الاقتصادية لتطال اقتصاديات العالم وأسواقه ولا سيما الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. لنستعرض بعض مما يمكن ان يحدث إذا ما قررت الإدارة الاميركية التخلف عن الدفع:

- تستفيد الولايات المتحدة من امتياز الاقتراض بفوائد متدنية جداً بما ان الدولار الأميركي هو العملة المهيمنة حتى اليوم. تتطلب المحافظة على ثقة المستثمرين في أن الولايات المتحدة وجهة جذابة لرؤوس أموالهم وأن إقراض الأموال لحكومة الولايات المتحدة هو أحد أكثر الاستثمارات أماناً في العالم، نظراً لاستمرار دفع الإدارة الاميركية لديونها دون اختلالات. تؤدي مواجهات سقف الدين الى زعزعة الثقة في بيئة الاعمال الاميركية كالاقتصاد عالمي آمن للاستثمار والاعمال التجارية.
- خفضت وكالة التصنيف العالمي S&P في العام 2011 بعد مواجهات سقف الدين آنذاك تصنيف الاقتصاد الأميركي من AAA+ الى AAA، اما هذه المرة وكالة FITCH وضعت الاقتصاد الأميركي تحت المراقبة السلبية. ان أي تخفيض ممكن في التصنيف الائتماني للديون الاميركية، سينعكس حتماً على تصنيفات الشركات والمؤسسات المالية وغير المالية والبلديات ومقدمي الخدمات وممولي الرهن العقاري وغيرها.

- من الممكن ان لا تتفاعل الأسواق المالية بشكل كبير في بداية التخلف عن السداد، مع توقع المستثمرين إيجاد حلول سريعة خلال أيام من الأزمة. الا ان ذلك سيكون له تداعيات دائمة، حيث كلما اقتربت الإدارة الاميركية من سقف الديون ستوقع الأسواق مثل هذه الاضطرابات وستتفاعل معها قبل حدوث الأزمة الى ان تهدأ مع تحمل بعض التكاليف. تتزايد الاضطرابات في الأسواق المالية مع كل يوم تأخير في إيجاد حلول للأزمة. كما حصل عام 2011، بعد أن اقترب صانعو السياسة من سقف الديون، قدر مكتب المحاسبة الحكومي زيادة تكاليف اقتراض الخزنة بنحو 1.3 مليار دولار فقط في ذلك العام. كانت التأثيرات صغيرة نسبة لحجم الاقتصاد الأميركي، حيث لم يتوقع المستثمرون الوصول الى أزمة سقف الدين فعلياً.
- السمعة العالمية للولايات المتحدة ستنهار تدريجياً وسريعاً. بعد التخلف عن الدفع، لن تبقى الولايات المتحدة الملاذ الأكثر أماناً اقتصادياً. سترتفع أخطار الاقتراض، وترتفع معها التكاليف مما سيقوّض دور الدولار عالمياً ولو بنسب قليلة. مع تغير الظروف الجيوسياسية العالمية، ومع توجّه العديد من الدول الى معسكر التخلص من هيمنة الدولار، من الممكن ان تتسارع وتيرة التخلص من الدولار في المعاملات العالمية بين الدول شيئاً فشيئاً مع ارتفاع مخاطره وازدياد الاختلالات الاقتصادية الاميركية.
- الاختلالات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعصف بالولايات المتحدة الاميركية منذ فترة، إضافة الى الحروب وانعكاساتها، والنتائج الاقتصادية لوباء كوفيد-19، كانت كافية لضرب صورة الدولار عالمياً ولو بنسب قليلة. لذا، وإذا تخلفت الولايات المتحدة عن الدفع، من الممكن ان تضرب قيمة الدولار عالمياً وتتسبب في فقدان القدرة على دعمه وابقائه في الصدارة. سينعكس انخفاض قيمة الدولار على أسعار النفط، الغاز، والغذاء العالمي، بما سيخلق فوضى عالمية في أسعار الصرف وفي تسعير المشتقات والمواد الاستراتيجية عالمياً وترتفع أسعارها مع هبوط الدولار والاضطرابات الاقتصادية التي ستحصل. أضف الى ذلك، تفاقم الاضطرابات في سلاسل التوريد والتجارة العالمية ولا سيما على الشركاء التجاريين الأساسيين للولايات المتحدة.

النمذجة الاقتصادية: توقعات لسيناريوهات أفضلها سيء

- سيناريو هان قد يحصلان بحسب "RSM US" في حالة الديون الاميركية. الأول، تأجيل سداد جزء من الالتزامات الاميركية لفترة قصيرة نسبياً، اما الثاني، فهو التخلف الكامل عن السداد بفعل عدم توفر الأموال اللازمة لدفع المستحقات. في السيناريوهين لم تفترض عدم السداد الكامل على المدى الطويل، لما لذلك انعكاسات مدمرة على الصعيد الاقتصادي بشكل كبير.

لو ان الإدارة الاميركيّة لم تصل الى اتفاق تسوية بين الجمهوريين والديمقراطيين يسمح بتعليق سقف الديون، فمن المتوقع حدوث السيناريو الأول أيّ تخلف تقني عن الدفع لجزء من المستحقات المالية لفترة ليست بطويلة. النتائج الاقتصاديّة ستطال معظم القطاعات، فمن المتوقع ان ترتفع البطالة من 3.4% إلى ما يقرب من 7%، ويدفع الاقتصاد إلى الركود في غضون ستة أشهر، وتوقع بارتفاع التضخم المالي بشكل سريع مصحوباً بتدهور الوضع المالي. فستصل التكاليف على الناتج المحلي الإجمالي إلى 200 مليار دولار، وستفقد 4 ملايين وظيفة. اما في حال قررت الإدارة الاميركيّة التخلف عن الدفع بشكل كامل بسبب نفاذ الأموال فعلياً، فالأوضاع ستكون أسوأ وتتجه الى مزيد من التدهور. من الممكن ان تصل الأزمة الى كارثة اقتصادية كاملة على كل الصعد. اللون الأحمر سيكون اللون المهيمن على التعاملات في بورصة الأسهم حيث الانخفاضات ستتسارع مع فقدان المستثمرين الثقة في الاقتصاد الأميركي ولو لفترة من الوقت. في حال نمذجة الأزمة فمن المتوقع ان ترتفع البطالة الى أكثر من 12% في الأشهر الستة الأولى، انكماش اقتصادي وركود عميق سيصيب الاقتصاد الأميركي يفوق الـ 10%. سيتوافق مع الركود الاقتصادي، فقدان السيطرة على التضخم المالي مما سيرفعه الى ما يزيد عن 11%. ستكون 11 مليون وظيفة عرضة لخطر الأزمة، و700 مليار دولار تكلفة خسارة الناتج المحلي.

- عام 2013 أجرى مجلس الاحتياطي الفيدرالي محاكاة تأثيرات سقف الديون إذا ما استمرت شهراً واحداً مع مواصلة سداد جميع مدفوعات الفائدة. قدر الاقتصاديون انعكاسات ذلك بزيادة 80 نقطة أساس في عوائد سندات الخزنة لمدة 10 سنوات، وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 30 في المئة، وانخفاض قيمة الدولار بنسبة 10 في المئة، وضرب ثقة المستهلكين والمناخ الاستثماري. ركود معتدل مع ارتفاع البطالة 1.25 نقطة مئوية في العام الأول بعد الأزمة و1.7 نقطة مئوية في العام الثاني. مثل هذه الزيادة في معدل البطالة اليوم ستعني فقدان حوالي مليوني وظيفة في عام 2023 و2.8 مليون وظيفة في عام 2024.
- أجرى مستشارو الاقتصاد الكلي نمذجة مماثلة. في حال تم الاتفاق سريعاً ومعالجة الأزمة فمن الممكن ان تكون النتائج ركود معتدل وخسارة 2.5 مليون وظيفة. اما في حال امتداد الأزمة شهرين متتاليين، فسيخسر الاقتصاد لما يصل إلى 3.1 مليون وظيفة. حتى بعد مرور عامين على الأزمة، سيكون هناك 2.5 مليون وظيفة أقل مما كان يمكن أن يكون لولا ذلك.
- في عام 2021، خلصت Moody's Analytics إلى أن التكاليف التي سيتكبدها الاقتصاد الأمريكي بسبب أزمة سقف الدين في ذلك الوقت ستكون باهظة. حيث سيفقد الاقتصاد 5 ملايين وظيفة وينخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4 في المئة تقريباً على المدى القريب.

اقتصاد قائم على الاستدانة: تآكل داخلي بعيد المدى

ماذا لو استمرت الإدارة الأميركية تمويل الانفاق بالاستدانة؟ وماذا لم بقيت إدارة المالية الأميركية تعتمد على اصدار سندات خزانة لتغطية العجز؟ ماذا لو فقدت الإدارة الأميركية السيطرة على الانفاق؟ حتى اليوم، استطاعت الإدارة الأميركية تمويل عجزها بشكل كامل بالاستدانة فتصدر دورياً سندات بفوائد مغرية لتمويل النفقات. الا ان ملامح فقدان السيطرة على الانفاق وعلى الديون بات يظهر جلياً في الإحصاءات كما رأينا سابقاً. مع التضخم المالي المرتفع الذي يواجهه الاقتصاد الأميركي منذ انتهاء جائحة كورونا، رفع البنك الفيدرالي الأميركي الفوائد بطريق سريعة لاحتواء التضخم المالي فظهرت الأزمة المصرفية بإفلاس 3 بنوك أميركية أضرت بالأسواق المالية وكادت ان تسحب الاقتصاد الأميركي الى افلاس أكبر.

كلما ارادت الإدارة الأميركية تمويل عجزها وصدار السندات، ترتفع معها معدلات الفائدة، متأثرةً بالأوضاع الاقتصادية عامةً. مع ارتفاع معدلات الفائدة، تصبح الاستثمارات في سندات الخزينة او الادخار أكثر اغراء من الاستثمار المجدي في الاقتصاد، لذا، وبدل ان تلجأ الاسر والمستثمرين الى الاستثمار، سيتم تحويل الأموال الى الادخار ولسندات الخزينة المغرية، وبالتالي حرمان الاقتصاد الأميركي من إمكانية الازدهار. سيؤدي هذا النقص في الاستثمار إلى انخفاض الإنتاجية وخلق بيئة ينتج فيها العمل القليل من القيمة وتنخفض الأجور على المدى الطويل.

مع ارتفاع الاستدانة الحكومية، وارتفاع معدلات الفوائد، ترتفع كلفة الإقراض على المؤسسات والمستثمرين وبالتالي تحجم المؤسسات عن التطوير والنمو. ومع كل ارتفاع للعجز الحكومي تزداد صعوبة خفضه في المستقبل، لذا من الممكن ان تلجأ الحكومة الى الإيرادات الضريبية فترفع الضرائب لتغطية النفقات، وبالتالي تضرب مداخيل الاسر وقدرتهم الشرائية فيما بعد مما يؤدي الى تعميق الركود الاقتصادي على المدى الطويل.

تفقد الدولة استقلاليتها كلما ارتفع حجم الدين، بالتأكيد في الحالة الأميركية ومع كل المزايا التي تحظى بها عالمياً على المستوى الاقتصادي والمالي، تبقى الولايات المتحدة قادرة على التعامل مع معظم الازمات الا انه مع كل ارتفاع للدين الأميركي، تنخفض مرونة الدولة في الاستجابة للازمات بشكل سريع. عادة، مع كل أزمة، الحكومة الأميركية قادرة على تأمين التمويل اللازم لاحتواء الازمات لا سيما مع نسبة دين لا تتجاوز 40% عام 2008، حيث استطاعت احتواءها بشكل جيد. اما مع ارتفاع نسبة الدين الى ما يزيد عن 100% من الناتج الإجمالي فتتخفف المرونة. ستخلق الديون الضخمة وضعاً يصعب التعامل فيه مع الازمات وتأمين الدعم اللازم.

خاتمة

تختلف الظروف الاقتصادية الأميركية اليوم عما كانت عليه عند أزمة 2008، حيث ان الاقتصاد الأميركي اليوم يعاني من ركود تضخمي، يتجه نحو الركود الاقتصادي مصحوباً بمعدلات تضخم قياسية منذ عقود. لذا، لم تعد السياسة الاقتصادية التي يتم اتباعها في الولايات المتحدة مرنة مثلما كانت عليه من قبل، بل أصبحت محدودة في خياراتها. فمع كل ارتفاع في معدلات الفوائد، ترتفع مخاطر حدوث أزمة مصرفية جديدة. ومع كل استنادة جديدة ترتفع معدلات الفائدة بما يؤثر على الاستهلاك والاستثمار ويزيد من مخاطر ركود اقتصادي أكثر عمقاً وتأثيراً.

تنصّب الولايات المتحدة نفسها عراباً اقتصادياً ومتحكماً بعناصره منذ العام 1945، مع فرض هيمنة الدولار على العالم بأسره. اليوم، ومع بداية صعود الدول الأقطاب، لا تستطيع الولايات المتحدة ترك ثغرات مالية واقتصادية يمكن لها ان تشكل بذور أزمات تعصف باقتصادها وتضعفها أمام غيرها من الدول وتفقدتها هيمنتها. ما بين ركود اقتصادي، وتضخم قياسي، لا تعلم الإدارة الأميركية شعاع الأزمة المقبلة. ومع كل أزمة اقتصادية مصطنعة، تفقد الولايات المتحدة قدرًا من الثقة التي زرعتها منذ أواسط القرن العشرين. أخيراً، ان مسار اقتصاد قائم على الاستنادة لا يمكن له الا ان يرتطم بسقف دين ولو بعد سنين ولن يكون بمقدور الإدارة الأميركية تحمّله الا مع إجراءات قاسية. مع تراكم الازمات الاقتصادية والسياسية الأميركية، يفقد الاقتصاد الأميركي بريقه وتخفت قوّته شيئاً فشيئاً فهل تقترب الولايات المتحدة من نقطة تحوّل تعكس مسار اقتصادها هبوطاً؟

المصادر

<https://www.aljazeera.com/economy/2023/5/10/what-happens-if-the-us-defaults-on-its-debt>

<https://www.bbc.com/news/business-65633280>

<https://www.bbc.com/news/business-65461927>

<https://www.bbc.com/news/world-us-canada-65744615>

<https://www.nerdwallet.com/article/finance/what-happens-if-us-defaults#:~:text=A%20default%20on%20U.S.%20debt,havoc%20in%20Americans'%20financial%20lives.&text=Anna%20Helhoski%20is%20a%20senior,in%20consumer%20finance%20at%20NerdWallet.>

<https://www.brookings.edu/2023/04/24/how-worried-should-we-be-if-the-debt-ceiling-isnt-lifted/>

<https://www.nytimes.com/2023/05/18/business/default-debt-what-happens-next.html>

<https://www.cbsnews.com/news/debt-limit-default-economic-impact/>

<https://www.cbsnews.com/news/debt-ceiling-fight-former-treasury-secretary-robert-rubin/?intcid=CNI-00-10aaa3b>

<https://news.columbia.edu/news/debt-ceiling-deal-and-its-economic-fallout>

<https://edition.cnn.com/2023/05/28/economy/debt-default-vs-missed-payment/index.html>

<https://www.dw.com/en/us-debt-ceiling-how-default-could-affect-you/a-65557164>

<https://www.washingtonpost.com/business/2023/05/14/debt-ceiling-deadline-what-default-means/>

<https://realeconomy.rsmus.com/government-deficit-widens-in-august-as-battle-over-debt-ceiling-heats-up/>

<https://realeconomy.rsmus.com/budget-brinkmanship-as-another-debt-ceiling-debacle-looms/>

<https://realeconomy.rsmus.com/what-would-happen-if-the-government-defaults-on-its-debt/>

<https://www.theguardian.com/business/2023/may/16/what-is-debt-ceiling-limit-explainer>

<https://www.pgpf.org/budget-basics/what-are-interest-costs-on-the-national-debt>

<https://www.pgpf.org/national-debt-clock>

<https://www.bbc.com/news/world-us-canada-65744615>